

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2024-31/12/2024	
مراقب الحسابات	مراقب الحسابات
الرأي	الرأي
رأي غير متحفظ	نعم
رأي متحفظ	لا
رأي معاكس	لا
عدم إبداء رأي	لا
أساس الرأي	أساس الرأي
أساس الرأي غير المتحفظ	Ref #1
أمور التدقيق الرئيسية	Ref #2
أمر آخر	Ref #3
معلومات أخرى	Ref #4
مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية	Ref #5
مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تنفيذ البيانات المالية	Ref #6
تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	Ref #7

1 #

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لشركة أوكيو لشبكات الغاز ش.م.ع.ع. ("الشركة")، التي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وقائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، متضمنةً معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فترة **مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية** من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" (متضمنةً معايير الاستقلال الدولية) جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان، ولقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم المالية.

2 #

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. لقد تم التعامل مع هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات الواردة في فترة **مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية** من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول القوائم المالية المرفقة.

الاعتراف بإيرادات خدمات الإنشاء المقدمة بموجب ترتيبات امتياز الخدمات.

(راجع الإيضاحات 2 و3.3 و4 حول القوائم المالية).

تضمنت إجراءات تدقيقنا في هذا المجال ما يلي:

تخضع عمليات الشركة لترتيب امتياز مع حكومة سلطنة عمان ("الحكومة العمانية") حيث تمتلك الشركة الحق الحصري في ("بناء وتشغيل وتحويل") شبكة نقل الغاز الطبيعي ("البنية التحتية") في سلطنة عمان. وعلاوة على ذلك، يتم تنظيم إيرادات الشركة بموجب إطار ضبط الأسعار الذي وضعته هيئة تنظيم الخدمات العامة ("الهيئة").

بالنسبة لترتيبات بنظام البناء والتشغيل والتحويل ضمن نطاق "ترتيبات امتياز الخدمات" وفقاً لتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 "ترتيبات امتياز الخدمات"، تحسب الشركة إيرادات الإنشاء وفقاً لـ "العائد المسموح به على الأصول" على خدمات الإنشاء المقدمة في مرحلة الإنشاء.

مراجعةالاتفاقيات المتعلقة بامتياز الخدمات وإطار عمل ضبط الأسعار ومناقشة إدارة الشركة في إجراءات المراجعة التي تمارسها بشأنها.

فهم وتقييم سياسات الإدارة والضوابط والعمليات الرئيسية التي تتبعها الإدارة في توزيع المبالغ المخصصة لإنشاء البنية التحتية بين الخدمات المختلفة التي تقدمها الشركة بموجب ترتيبات الامتياز.

تقييم مدى معقولية الافتراضات والتقديرات الرئيسية كما طبقتها الإدارة في تحديد مبالغ إيرادات خدمات الإنشاء من خلال مقارنة تكاليف الإنشاءات المتوقعة كما قدرتها الإدارة مقابل إجمالي تكاليف الميزانية المعتمدة ومراجعةعقود الإنشاء الموقعة ذات الصلة على أساس العينات.

-

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 05 Mar 2025

الاعتراف بإيرادات خدمات الإنشاء المقدمة بموجب ترتيبات امتياز الخدمات .

تتضمن القوائم المالية للشركة إيرادات من خدمات الإنشاء بقيمة 36,3 مليون ريال عصاني تمثل 50% من إجمالي إيرادات الشركة.

● إجراء اختبار للتفاصيل على عينات تكاليف الإنشاء، وضمان دقة الوثائق والالتزام بالسياسات المحاسبية واحتساب مبالغ الإنجاز.

● لقد ركزنا على تدقيق على الإيرادات من خدمات الإنشاء بموجب ترتيبات الامتياز حيث إنها قد تتأثر بشكل جوهري بالافتراضات والتقديرات المستخدمة (أي تقديرات تكاليف الإنشاء المتوقعة والهامش الإجمالي). تنطوي عملية الاعتراف بهذه التكاليف والإيرادات على أحكام وتقديرات إدارية هامة، لا سيما فيما يتعلق بنسبة إنجاز مشاريع الإنشاء.

● اختبرنا الدقة الحسابية لاحتساب مبالغ إيرادات خدمات الإنشاء المعترف بها من قبل الشركة.

استنادًا إلى إجراءات التدقيق التي قمنا بها، وجدنا أن الافتراضات والتقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في تحديد مبلغ الاعتراف بإيرادات خدمات الإنشاء يمكن تلييدها من خلال الأدلة التي تم الحصول عليها والإجراءات التي تم تنفيذها.

3

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية لشركة أوكيو لشبكات الغاز ش.م.ع.ع. للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 من قبل مدقق حسابات آخر ، أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية في 26 فبراير 2024.

4

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2024

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة 2024، بخلاف القوائم المالية وتقاريرنا كمحقق حسابات بشأنها. الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمحقق الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة 2024 بعد تاريخ تقريرنا كمحقق الحسابات:

● تقرير رئيس مجلس الإدارة

● تقرير حوكمة الشركات

● مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

ارتباطاً بتدقيقنا للقوائم المالية، إن مسئوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك بما يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية. في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمحقق الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذا الواقع. ليس لدينا أي أمر لرفع تقريراً في هذا الشأن.

5

مسئوليات الإدارة ولجنة التدقيق عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية – معايير المحاسبة وإعدادها التزاماً بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 2019، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديثها الإدارة على أنها ضرورية للتمكّن من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، إن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار الشركة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي إما تصفية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 05 Mar 2025

إن لجنة التدقيق مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

6

مسئوليات مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، يتم تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب للشركة في أن تتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نواصل مع لجنة التدقيق فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أرجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى لجنة التدقيق بياناً بأننا قد امتثلنا لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معها بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، تم اتخاذ إجراءات للقضاء على التهديدات أو التدابير المطبقة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع لجنة التدقيق، نحدد تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمدقق الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، نقرر أن أمراً لا ينبغي أن يتم الإفادة به في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذه الإفادة.

7

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا، أن القوائم المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام 2019، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

امتيياز إبراهيم

مسقط

5 مارس 2025

العربية	تقرير مراقب الحسابات
01/01/2024-31/12/2024	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	إيضاح تفاصيل مراقب الحسابات
	اسم مكتب مراقب الحسابات

ارنست ويونغ ش م م

تمت الموافقة على القوائم المالية السنوية من قبل مجلس الإدارة في 05 Mar 2025